شورى الإسلام والتجربة الديمقراطية الغربية

الدكتور/ عبد الوهاب الكبسى

الجمعية الإسلامية الأمريكية من أجل الديمقراطية

الولايات المتحدة الأمريكية

obeikandl.com

obeikandl.com

إن مبدأ الشورى الإسلامية كما أفهمه هو أكثر ديمقراطية وإنسانية وشمولا من الديمقراطية الغربية. فشورى الإسلام كما وردت في القرآن الكريم وكما تبلورت في العصر الإسلامي الأول في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين «بلغت مكانة القانون الحاكم لانتظام الحياة الفردية والاجتماعية وفق نظام الإسلام»[1] وغني عن القول أن الشورى الإسلامية أقرب إلى نفوس المسلمين ومصالحهم من الديمقراطية الغربية.

بيد أن شعوبنا الإسلامية قد طال الأمد بينهم وبين تطبيق وممارسة الشورى الإسلامية بما يزيد عن أربعة عشر قرنًا من الزمان. وفات عليهم عبر امتداد تلك العصور اكتساب خبرات وقدرات تطوير تنظيمات لازمة لإرساء دعائم المؤسسات الشورية وتأصيلها والتمرس على آلياتها بما يحقق استقرار أعرافها، وكذلك مرونة فاعليتها.

وإذا أُريد إحياء الشورى الإسلامية في عصرنا هذا فلابد من التعجيل باكتساب خبرات الممارسة الديمقراطية والاستفادة بما تحفل به التجربة الديمقراطية الغربية من خبرات.

وبالرغم من أنه لا يمكن وصف الديمقراطية الغربية في العصر الحديث بأنها نظام مثالي أو حتى قريب إلي الكمال، فهي كأي نظام إنساني عرضة للثغرات والأخطاء وأوجه الانحراف، إلا أنها مع ذلك تمتاز عن كل أنظمة الحكم الأخرى بأنها توفر بالضرورة الآليات الكفيلة بتصحيح الأخطاء والانحرافات، وكذلك المرونة والاستجابة لتعديل مسارات الأمور.

فالديمقراطية الغربية الحديثة قد أُرسيت دعائمها منذ القرن التاسع عشر، ولما يزيد عن المائة عام. وهي مازالت تتطور حتى الآن: تسد الثغرات وتصحح الانحرافات وتستجيب لما يجدّ من حاجات المجتمع والعصر، وتعدّل مسارها ليس فقط من أجل إرضاء الأغلبية، بل أيضًا من أجل مصالح الأقليات ومختلف فئات

المجتمع. وهكذا، ولما يزيد عن قرن من الزمان، أثبتت التجربة الغربية أن الديمقراطية تتفق مع طبائع الأمور وأنها أكثر إنسانية وفعاليّة، من أنظمة الحكم الأخرى، لتيسير وتسيير دفة أمور الحياة العامة ووضع وتطبيق القرارات المتعلقة بالتشريع وإدارة شؤون البلاد.

وإن ديمقراطية الغرب كانت ومازالت المناخ والأرض الخصبة التى نما فيها تقدمه وقوته وقدراته على مجابهة أزماته ومشاكله، وكذلك التصدى بالإجراءات الواقية والحامية لما لا يمكنه حسمه منها.

وقد يكون أقرب إلى الصواب أن نقول أن التجربة الديمقراطية الغربية هى أساسًا تجربة إنسانية وأن الفكر الديمقراطى في جوهره هو فكر إنسانى يتفق مع الفطرة وطبائع الأمور. ولذلك فهو لم يكن حكراً على الفكر الأثينى القديم أو الفكر الغربى من بعده. وهنا نذكر قصة ملكة سبأ مع النبى سليمان فى القرآن الكريم عندما تحاورت مع ملئها: «يا أيها الملأ افتونى فى أمرى ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون» وكان هذا قبل ديمقراطية أثينا بقرون.

والقول بأنه يمكن للبلاد الإسلامية أن تستفيد بخبرات التجربة الديمقراطية الغربية يطرح كثيراً من التساؤلات التى تمس شتى نواحى الحياة فى المجتمعات الإسلامية ونحن فى عصر القرية العالمية التى تشابكت فيها العلاقات بين الدول وبين الأفراد، وتزايدت تعقيدات أمور الحياة الخاصة والعامة بمعدل قفزات تجعل الجميع يلهث وهم مسوقون للحاق بها.

ولعل فى مقدمة تلك التساؤلات ما يُطرح منها فى ساحة الفكر الإسلامى مثل:

*** إلى أي حد تتفق أو تختلف شورى الإسلام مع ديمقراطية الغرب؟ وعلى أى المستويات يوجد الاتفاق أو الاختلاف بينهما؟**

*** هل يشكل الاختلاف بينهما أى عقبات فى وجه الاستفادة من التجربة الديمقراطية الغربية؟ سواء على المستوى الفكرى أو على مستوى الممارسة والتطبيق؟**

يتفق مبدأ الشورى الإسلامى مع مبدأ الديمقراطية فى الإقرار بمبدأ العدل والمساواة (المساواة بين الناس أمام القانون)، وبحق الإنسان فى حرية القول وإبداء الرأى وحرية التعبير. غير أن الفكر الديمقراطى يختلف عن الفكر الإسلامى فى نظرته للإنسان. فالفكر الديمقراطى يرى الإنسان «سيد الكون» وأن حريته مطلقة لا تحدها حدود. فله أن يتصرف كما يشاء وفقًا لإرادته الحرة. فتصرفاته إذن لا تلتزم بأى ضوابط شرعية إلاهية... كما هو الأمر عليه فى الشرع الإسلامى[٢]. ويتبين أثر هذا على مستوى ممارسة الديمقراطية كنظام حكم، حيث يمكن لممثلى الأمة ـ حيث تتركز فيهم السيادة والسلطة ـ أن يحللوا الحرام ويحرموا الحلال. وهذا اختلاف جوهرى بين النظرة الديمقراطية والنظرة الإسلامية للإنسان. ففى الفكر الإسلامى، الله وحده سيد الكون، والإنسان خليفته. فالله سبحانه وتعالى «له الخلق والأمر»[٣] فتدبيره لم يقف فقط عند الخلق، وإنما له الأمر المتمثل فى الشريعة التى أنزلها لتكون إطاراً يلتزم بها الإنسان. فالله سبحانه وتعالى هو المشرع الأول، وشريعته تحدد للإنسان الثوابت والكليات التى لا تتغير فى الزمان أو المكان. بعد ذلك، يأتى دور الإنسان ليؤدى أمانة استخلافه فى الأرض، فيبنى ـ فى إطار شريعة منظم الكون ـ التشريعات والقوانين التى تنظم أمور حياته الدنيوية، والتى هى بطبيعتها جزئية ومتعددة ومتغيرة.

ورغم ذلك الاختلاف الفكرى بين النظرة الديمقراطية والنظرة الإسلامية لمكانة الإنسان ودوره فى الكون، فإن الحقيقة الواضحة هى أن الشورى الإسلامية وديمقراطية الغرب كلتاهما تقران وتسعيان إلى تحقيق مبادئ العدل والمساواة وكرامة الإنسان، كل منهما بما يتناسب مع أعرافها وظروفها. بل إن مساحة الاتفاق بينهما تتسع فى عصرنا هذا: عصر القرية العالمية والعولمة وتزايد الاتصالات عصر المعلومات، حيث نجد أن ترجمة كل منهما إلى سياسات ونتائج يستلزم بالضرورة نفس الإجراءات: تأسيس الحكم والسلطة على رضا الأمة ورأى الجمهور واتجاه الرأى العام، وجعل السلطة فى اختيار الحكام، وفى مراقبتهم ومحاسبتهم وفى عزلهم، هى الأمة..

وكذلك اختيار الآليات والسبل النيابية لتكوين المؤسسات الممثلة لسلطات التقنين.. والتنفيذ والرقابة.. والقضاء[٤]. ويمكن القول إذن أن الشورى و الديمقراطية تهدف كلتاهما إلى تحقيق نفس المبادئ التى تكرم الإنسان، وأنهما كذلك، وإلى حد كبير، تسلكان نفس السبيل.

غير أنه فيما يتعلق بالتجربة الشورية، كما ذكرنا سابقًا فإن مبدأ الشورى لم يطبق عمليًا إلا فى العصر الأول للإسلام أى لما يقرب من أربعين عامًا من التاريخ الإسلامى ثم توقف العمل به منذ بداية العهد الأموى... فلم تنشأ مؤسسات دستورية تثبت مرجعية الأمة، ولم تتبلور آليات تؤصل للمساواة بين أفراد الأمة، وبذلك خلت خبرة الأمة ـ على امتداد قرون ـ من ضمانات ضد التفرد والاستبداد.

أما التجربة الديمقراطية الحديثة، فكما سبق أن أشرنا، امتدت منذ القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا وبقيت تطور آلياتها وسبلها ومؤسساتها فى مجتمعات العالم الغربى، فتعمقت مفاهيمها وأعرافيها فى وعى الأفراد وسلوكهم، وخاصة فى المجتمع الأمريكى. فالأمريكيون استطاعوا رغم تاريخهم القصير أن يبنوا نظامًا ديمقراطيًا دستوريًا يترجم يوميًا فى قرارات ونتائج، يساهم فى تحقيقها الشعب الأمريى على كافة المستويات أفراداً وجماعات وهيئات، خاصة وعامة.

إن البلاد الإسلامية تدخل الألفية الثالثة وهى تتبنى الكثير من النمط الاستهلاكى الأمريكى. أو ليس بالأحرى أن يستفيدوا بالتجربة الأمريكية فيما يؤهلهم أن يشاركوا ـ عن وعى واختيار ـ فى المساهمة فى الحياة العامة من أجل بناء مجتمعاتهم كيف يمكنهم إذن أن يستنيروا بالتجربة الديمقراطية في هذا المضمار؟

إن الاستنارة بتجارب الآخرين إنما يعنى الاهتداء بما فيها من إيجابيات يمكن الاقتداء بها أو القياس عليها وكذلك الحذر مما فيها من سلبيات يجب تجنبها، وهذا ما نقصده من القول بالاستفادة بخبرات التجربة الديمقراطية الأمريكية.

وفيما يتعلق بالجانب السلبى لتلك التجربة، نذكر على سبيل المثال، فى مجال

المعلومات، كيف في بعض الأحايين تقدم المعلومات للشعب ـ محتوى وصياغة ـ بطريقة لا تعكس حقائق الأمور مما يضلل الرأى العام، غير أنه من ناحية أخرى هناك في الساحة الأمريكية من رجال الفكر وذوى الضمائر ممن يكرسون وقتهم لترشيد الرأى العام الأمريكى.

كذلك فإن غالبة النزعة المادية وسيطرة رأس المال ونفوذ المصالح الخاصة ـ والتى تتعارض عادة مع الصالح العام ـ تؤدى إلى انحرافات في أداء السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. غير أن هذا لا يفلت عادة من رقابة مبدأ الفصل بين السلطات (Separation of Powers) وما يقتضيه من مراجعات وضوابط تتحكم فى العلاقات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقد حدد الدستور الأمريكى بوضوح اختصاصات كل سلطة من تلك السلطات الثلاث وفى نفس الوقت جعل كل منها رقيبة على الأخرى عن طريق آلية الضوابط والمراجعات(Checks and Balances).

وما زالت الأحداث المعاصرة تشهد أن الديمقراطية الأمريكية تمضي قدمًا، تتطور وتتسع دائرتها. فرغم اهتزاز ثقة الشعب الأمريكى في رجال السياسة والمسؤولين الذين يديرون الأمة الأمريكية؛ مما أدى إلى هبوط نسبة التصويت في السنين الأخيرة، فإن الناخب الأمريكى لجأ إلي طرق جديدة مباشرة يمارس عن طريقها حقه الديمقراطى فى المساهمة فى صنع القرار العام. وفى هذا الصدد، يفيد الكاتب الأمريكى جون نيسبت John Naisbitt فى كتابه، «الاتجاهات الكبرى: عشرة اتجاهات جديدة تحول حياتنا».

إن الديمقراطية الأمريكية بدأت منذ السبعينات تشهد ـ على مستوى السياسات المحلية ـ تحولا ملحوظًا من ديمقراطية نيابية تمثيلية (Representative Democracy) إلى ديمقراطية يقوم فيها أفراد الشعب بالمساهمة مباشرة (Participatory Democracy) فى صنع القرار العام، وذلك عن طريق المبادرات

(Initiatives) والاستفتاءات (Referenda) التى تقوم بصياغتها القاعدة الشعبية (وليس السلطة التشريعية) ثم تقوم بطرحها لإجراء الاستفتاء عليها على مستوى الولاية أو المدينة أو البلدية أو على مستوى الفئة أو الجماعة التى تتبنى قضايا تهمها أو تهم المجتمع عمومًا (كاتحاد المستهلكين وجميعات حماية البيئة)[٥]. وربما سمع كثير من الحاضرين فى جمعنا هذا عن مجموعة رالف نادر لأبحاث الصالح العام.

وحان هنا أن نسأل: إزاء ذلك الكم والكيف الهائل للخبرات التى تتميز به الديمقراطية الأمريكية ـ رغم التاريخ الأمريكى القصير ـ عن بقية الديمقراطية الغربية الأخرى، كيف نبدأ إذن؟ أو ما هو المدخل للاستفادة بالتجربة الديمقراطية الأمريكية؟

إذا تقصينا ما وراء الظواهر من أسباب، وما وراء الأسباب من أسباب أولى محركة، لوجدنا أن التجربة الديمقراطية الأمريكية ما كان يمكن أن تحقق ما حققته لولا وجود دعامتين لا تقوم بدونهما أى ديمقراطية فعالة قادرة على النمو والاستمرار. هاتان الدعامتان هما:

* شعب يقدّر حريته ورأيه، ويعى حقوقه وواجباته ودوره في المشاركة فى صنع القرار العام.

* نخبة من الخلصاء من المفكرين والمصلحين من نفس ذلك الشعب، ممن يمتازون بالرؤية الواضحة والقدرة على ترجمة آمال الشعب إلى غايات وسبل.

ويؤسفنا إذا وصفنا واقع الحال فى البلاد الإسلامية وقلنا أن حكوماتها تغفل حق شعوبها فى التعبير عن رأيها فى صنع القرار العام. كما أنها في كثير من الأحيان لا تهتدى برؤى مفكريها وخلصائها إلا إذا اتفقت مع سياساتها المقررة. ونرجو أن يكون وجودنا اليوم فى هذا الملتقى دليلاً على اهتمام أولى الأمر فى البلاد الإسلامية بتحقيق الشورى أو الديمقراطية في مجتماعتهم. وعسى أنه ينتج عن هذا مشاركة الشعب فى عملية اتخاذ القرار العام.

يمكن الرد على مقولتنا بأن الشعب يمارس هذا الدور عن طريق التصويت فى الانتخابات على مستوى القرية والبلدية والمدينة والأمة. ومع ذلك فقد أصبح ذلك لا يكفى فى عصرنا الذى يزداد فيه تعقيد الأمور وإلحاحها أكثر وأكثر. وقد رأينا فيما سبق كيف أن فئات الشعب الأمريكى يقومون كقاعدة شعبية ـ بدون اللجوء للهيئة التشريعية ـ بالمبادرات والاستفتاءات على المستوى المحلى فى كثير من الولايات. ويذكر Naisbitt أن هذا الإجراء من الديمقراطية المباشرة آخذ فى التزايد[٦]. وأضيف أن الثورة المعلوماتية والإنترنت ستضاعف من هذا التزايد على المستوى العالمى. ويستطرد الكاتب قائلا أن هناك جمعية تسعى إلى تطبيق هذا الإجراء على المستوى القومى. بل إنه يتنبأ أن هذه الآلية ستؤدى إلى «موت الديمقراطية النيابية وظاهرة الحزبين».

وإذا كان هذا يدل على أى شىء فإنه يشير إلى أن تزايد ضغوط العصر الحديث وتعقيداته أدت بنظام الحكم الديمقراطى الأمريكى ذاته أن ينوء بتبعات مسؤولياته الديمقراطية تجاه الشعب الأمريكى؛ مما دفع بفئات الشعب أن تأخذ بزمام بعض الأمور العامة التى تخصها فَتَبُتُّ فى صنع القرار لتلك الأمور مباشرة، عن طريق المبادرات والاستفتاءات، ودون اللجوء إلى آليات السلطة.

ولاشك أن أنظمة الحكم فى العالم الثالث، بما فيها البلاد الإسلامية ستعظم لديها تلك المعضلة عند تطبيق سبل أكثر ديمقراطية. فإن مجرد تطبيق تلك السبل لن يؤتى نتائجه المرجوة إلا إذا أدرك أفراد الأمة أن الشورى والديمقراطية تعنيان أيضا أن المواطنين عليهم واجبات فى الحياة العامة مثلما لهم حقوق. وأن عليهم أن يقوموا بدورهم فى الحياة العامة وفى الأمور التى تخصهم.. وإلا فما معنى الشورى والديمقراطية؟! غير أنه من ناحية أخرى يتعين على أنظمة الحكم فى البلاد الإسلامية أن توفر لمواطنيها المناخ الحر لممارسة ذلك الدور: حرية التعبير وإبداء الرأى والاجتماع ـ فبدون هذا يُنتَفى وجود أى ديمقراطية.

وقياسًا على تجربة المبادرات والاستفتاءات التى تمارسها فئات المواطنين الأمريكين، كما بيَّنَّا أعلاه، نقترح، أو بالأحرى نتساءل: ماذا لو أن أهل القرية أو سكان الحى فى البلاد الإسلامية قاموا بعقد اجتماعات دورية لممارسة واجباتهم الديمقراطية كالتعبير عن آرائهم فى الأمور العامة أو مناقشة مصالحهم العامة التى تخصهم والبت فيها بأنفسهم، عملا بقوله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم» سورة الشورى. ودون إلقاء تبعات أكثر على سلطات أعلى، مما يخفف من أعباء مسؤوليات العملية الديمقراطية على جهاز الحكم؟ فهذا هو السبيل لتعميق الوعى الديمقراطى الشورى للمواطنين فى البلاد الإسلامية، ولا بديل دونه إذا أُريد تطبيق الشورى الإسلامية كما وردت فى آى القرآن الكريم، وكما ترجمت عمليًا فى صدر الإسلام ولا تفيدنا أنصاف الحلول، فإن مبدأ الشورى الإسلامى مُلزم.

ويطرح السؤال نفسه: **أين يمكن لأهل القرية أو سكان الحى فى المدينة أن يلتقوا معًا لممارسة واجبهم الشورى؟**

الإجابة قريبة جداً منهم: فى مسجد القرية أو مسجد الحى ـ وما أكثر تلك المساجد. وعلى المسلمين أن يعملوا بشورى المدينة المنورة حيث كان للشورى فيها أذان خاص يدعى به الناس للاجتماع فى المسجد. وعلى المسلمين أن يعيدوا للجامع الإسلامى دوره الذى يجب أن يكون عليه، والذى أُختُزل لقرون، كما أجهضت الشورى كذلك لقرون. وفى مقال بعنوان «المسجد والقدرة الإسلامية» عن دور الجامع الإسلامى . يشرح السيد فهمى الشناوى أن «كلمة جامع أكثر تعبيراً من كلمة مسجد. فالمسجد هو مكان السجود والتعبد والانصراف إلى الله. أما الجامع فإنه جامع شامل يعنى بأمور الدين والدنيا»[٧]. وفى هذا الموضوع يقول أيضًا الإمام الراحل محمد الغزالى في كتابه «فقه السيرة»: «إن مكانة المسجد فى المجتمع الإسلامى، تجعله مصدر التوجيه الروحى والمادى، فهو ساحة للعبادة، ومدرسة للعلم، وندوة للأدب. وقد ارتبطت بفريضة الصلاة وصفوفها أخلاق وتقاليد هى لباب

الإسلام. ولكن الناس ـ لما أعياهم بناء النفوس على الأخلاق الجليلة ـ استعاضوا عن ذلك ببناء المساجد السامقة، تضم مصلين أقزامًا!!»[٨].

ولعل قيام الأمم الإسلامية بالأخذ بأسباب الديمقراطية وإحياء مبدأ الشورى الإسلامى ورد مكانة الجامع لدوره الدينى والدنيوى، لعل هذا يضعهم على أعتاب البدايات التى ترشدهم للخيارات التى تخرجهم من «نفق التاريخ».

والسلام على من اتبع الهدى...

obeikandl.com

الهوامش

١ ـ محمد عمارة «معالم المنهج الإسلامى» ص (١٥٠). طبعة المعهد العالمى للفكر الإسلامى، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة ١٩٩١م.

٢ ـ محمد عمارة «موقف الإسلام من الديمقراطية والمجالس النيابية» الحوار، سبتمبر ١٩٩٤: ص ٣٤.

٣ ـ القرآن الكريم، «سورة الأعراف».

٤ ـ محمد عمارة. «موقف الإسلام من الديمقراطية والمجالس النيابية» الحوار، سبتمبر ١٩٩٤: ص ٢٥.

٥ـ John Naisbitt, Megatrends: Ten New Directions Transforming Our Lives (New York: Warner Books, 1982), PP. 159 - 164.

٦ ـ المصدر السابق، ص ١٤٦ ـ ١٥٩.

٧ ـ مجلة «الطالب المغترب». يونيو ١٩٨٨، ص ٨.

٨ ـ محمد الغزالى «فقه السيرة» دار القرآن الكريم، ١٩٨٠، ص٢٦٨.